الأنباء
الاثنين 8 مايو 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

أنباء سورية

معلومات عن استعداد فصائل "درع الفرات" لتعزيز وجودها في المحافظة.. والنظام يحشد جنوبها

إدلب تفتح شهية المتحاربين في سورية و"قسد" تسعى للوصول إلى "المتوسط"

عواصم ـ وكالات: انحسرت موجة الاهتمام باتفاق المناطق الآمنة المسماة مناطق «خفض التصعيد» بالروسية، لصالح التطورات ـ المخططات التي يدبرها اللاعبون الفاعلون في الملف السوري، لمحافظة ادلب بعد أن اصبحت على ما يبدو الوجهة الجديدة للمتسابقين على الحصول على حصتهم من الكعكة السورية.

وتزامنا مع تصريحات نقلتها وسائل الإعلام الغربية عن قياديين في الميليشيات الكردية التي تهيمن على قوات سوريا الديموقراطية «قسد»، حول عزمهم التوجه صوب ادلب وصولا الى ساحل البحر المتوسط، تواترت معلومات ميدانية وسياسية عن استعداد فصائل من «درع الفرات» المدعوم من تركيا لتعزيز تواجدها في المحافظة، فيما تحتشد الميليشيات الموالية للنظام السوري على التخوم الجنوبية لها.

ورغم ان أنقرة نفت التقارير حول عزم الجيش التركي نشر قوات عسكرية في ادلب جملة وتفصيلا، نقلت شبكة «شام» الإخبارية عن مصادرها الخاصة، أن عدة فصائل من الجيش الحر منضوية ضمن «درع الفرات» اتخذت «قرار الولوج في ادلب واتخاذ ثلاث مناطق استراتيجية في ريفها الشمالي وريف حلب الغربي، بحيث تكون مراكز ثقل لهم، في حال سارت اتفاقية «تخفيف العنف» على خير وتم تنفيذها خلال الفترة التجريبية المحددة لها، والتي ستبدأ بعد رسم الخرائط بين الدول الثلاث الضامنة روسيا وتركيا وايران».

لكن المصادر تحدثت عن ضبابية تلف دور فصائل «درع الفرات» نظرا لعدم وجود ضوء أخضر أميركي، ورجحت أن يتبلور الموقف التركي وترجمته على الأرض بعد زيارة الرئيس رجب طيب اردوغان إلى واشنطن للقاء نظيره الأميركي دونالد ترامب لطرح الخطة التركية الكبرى على الإدارة الأميركية الجديدة.

وذهبت وسائل اعلام عديدة أبعد من ذلك مشيرة الى أن أردوغان يحمل عرضا جديدا وضخما لترامب لمواجهة تمدد نفوذ الميليشيات الكردية التي تشير تقارير الى انها تعهدت للأميركيين بتقديم كل ما يمكنها لإخراج داعش من الرقة، مقابل السماح لها بالدخول إلى ادلب. بيد أن عرض أردوغان يتميز بانخراط أكبر للعناصر العربية من أبناء المنطقة في معركة الرقة، مما يلغي التخوف الأميركي من عمليات التطهير العرقي الذي يتهم الأكراد بممارسته في شمال وشرق سورية، وفي ذات الوقت ستكون ادلب آمنة وهادئة دون حاجة لمواجهة جديدة مع فصائلها الكبيرة والقوية، التي ترفض تماما أي تواجد للميليشيات الانفصالية في أراضيها، حتى لو كلفها الفناء الكامل.

صورة ارشيفية لعناصر من درع الفرات

علاوة على ذلك تقول «شام» ان «درع الفرات» تمتلك خطة متكاملة، تبدأ من تحديد مراكز الثقل والتحصن بها، وتأمين وجود أي مراقبين دوليين لاتفاقية «تخفيف العنف»، وهذه المراكز ستكون على أهبة الاستعداد لإعادة رسم خارطة السيطرة في محافظة ادلب.

في المقابل، كشفت قيادات كردية عدة عن وجود رغبة قوية بالدخول إلى ادلب والتمدد غربا حتى الحصول على موطئ قدم على ساحل البحر المتوسط، وتحقيق حلم الانفصال واقامة اقليم «روج آفا» الكبرى الممتدة من البحر إلى الحدود العراقية.

وقالت صحيفة الغارديان البريطانية ان الميليشيات الكردية السورية تستعد لإعادة رسم خارطة الشمال السوري عبر وصل مناطق نفوذها شمال شرق سورية التي يطلقون عليها «روج آفا» وتعني اقليم غرب كردستان، بالبحر المتوسط.

وأكدت الصحيفة ان القيادات الكردية التي اكتسبت المزيد من الثقة، تريد ان تقايض واشنطن بدورها في تحرير الرقة من داعش مقابل السماح لهم بالحصول على ممر نحو البحر.

وأشارت الغارديان الى ان طموحات ميليشيات وحدات الحماية الكردية التي تسيطر على قسد وتضم 50 ألفا مقاتل، لن تقف عند حدود احتلال الرقة بعد اخراج داعش منها، بل انها تستعد للسيطرة على مزيد من الأراضي التي يقطنها العرب على طول وادي الفرات حتى تسيطر على دير الزور.

ونقلت عن المسؤولة عن مشروع الفيدرالية لـ «الاتحاد الديموقراطي لشمال سورية» هيديا يوسف، اعتبارها أن «الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط في مشروعنا لشمال سورية، وهو حق قانوني لنا للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط».

ويبقى الطرف الثالث وهو قوات النظام السوري والميليشيات الداعمة له والممولة ايرانيا، وهي تحتشد بكثافة على الحدود الجنوبية والشمالية الشرقية لادلب، بانتظار الفرصة المواتية لتوسيع مناطق نفوذها.

ميدانيا، اندلعت مواجهات عنيفة بين العشرات من مسلحي داعش في آخر جيب يسيطرون عليه في شمال مدينة الطبقة وبين «قسد».

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان: «لم تتمكن قوات سورية الديموقراطية حتى الآن من السيطرة على كامل مدينة الطبقة كون مقاتلي تنظيم داعش متواجدين في حيي الوحدة والحرية»، واللذين يعرفان بالحيين الأول والثاني والمحاذيين لسد الفرات، الأكبر في سورية.

وأوضح ان «العشرات» من داعش يزرعون الألغام ويخوضون اشتباكات، من دون ان يرسلوا انتحاريين خلال الأيام الماضية.

وأفاد قيادي في قوات سورية الديموقراطية من داخل مدينة الطبقة لفرانس برس عن «اشتباكات عنيفة» في شمال المدينة.

واشار الى ان «بطء العمليات يعود الى وجود مدنيين يتخذهم مسلحو التنظيم دروعا بشرية»، مؤكدا ان العملية «ستستمر بحذر ودقة». واضاف ان «اعلان المدينة خالية تماما من داعش بات قريبا».

من جهة أخرى، قال المرصد إن الجيش سيطر على قرية الزلاقيات شمالي حماة أمس وسط قصف عنيف على الرغم من سريان اتفاق مناطق تخفيف التصعيد. وأكد المرصد أن قتالا دار أيضا في حي القابون في دمشق.

تفجير حافلة على طريق دمشق ـ السويداء

عواصم ـ وكالات: أفادت وسائل إعلام سورية محلية بأن 5 عبوات ناسفة استهدفت أمس حافلة على طريق دمشق- السويداء، ما أدى إلى وقوع إصابات. وقالت وسائل الإعلام: إن تفجير العبوات الناسفة تم عن بعد، مشيرة إلى تعرض 3 أشخاص لإصابات من دون أن تحدد مدى خطورتها.

كما قال مصدر أمني سوري لوكالة الأنباء الألمانية (د. ب. أ): «أقدمت المجموعات الارهابية المسلحة على تفجير خمس عبوات ناسفة لاسلكية بحافلة تقل ركاب بمنطقة كوع حدر على طريق دمشق- السويداء».

تضارب بشأن خروج جرحى هيئة تحرير الشام من مخيم اليرموك

عواصم ـ وكالات: تضاربت المعلومات حول استكمال تنفيذ ما عرف باتفاق المدن الأربع أو «كفريا والفوعة مقابل الزبداني مضايا».

وقالت مصادر إعلامية تابعة لحزب الله اللبناني إن المرحلة الثانية من الاتفاق الذي أسفر عن تفريغ مضايا والزبداني، بدأت أمس بإخراج جرحى مسلحي هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا) من منطقة مخيم اليرموك جنوب دمشق باتجاه مدينة إدلب إضافة إلى بعض المرافقين والذي وصل عددهم الى خمسين مسلحا.

لكن مدير الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في دمشق أنور عبد الهادي نفى إجلاء اي جريح من مخيم اليرموك.

وقال عبدالهادي لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ): «لم يخرج أي مريض من مخيم اليرموك على الإطلاق وكل ما يتم تداوله عبارة عن شائعات لان اتفاق المدن الأربعة يقضي بخروج مسلحي اليرموك بعد شهرين من تطبيق الاتفاق الذي لم يمض عليه سوى شهر لذلك كل ما يشاع عن خروج جرحى هو غير صحيح».

بيد أن تلفزيون المنار التابع لحزب الله اللبناني أكد أن المرحلة الثانية من اتفاق المدن الأربع، قد بدأت بالفعل وشملت إجلاء بعض المسلحين الجرحى من جبهة النصرة إلى محافظة إدلب التي تسيطر عليها المعارضة. وأضاف أن تلك هي المرحلة الثانية من الاتفاق. وتابع التلفزيون ومقره لبنان أن الجرحى ومرافقيهم شكلوا مجموعة من نحو 50 شخصا.

أنباء لبنانية

زوار عن عون: الفرصة متاحة لقانون انتخاب وإلا نعم لـ "الستين"

قانون الانتخابات يدخل أسبوع الحسم.. وبري: كل من تعنت سيندم

بيروت ـ عمر حبنجر

اتجهت أنظار اللبنانيين الى انتخابات الرئاسية الفرنسية بحكم وجود ما يزيد على 7 آلاف لبناني يحملون الجنسية الفرنسية، وشارك بعضهم بعملية الاقتراع في السفارة في بيروت، وبينهم العديد من النواب اعضاء البرلمان اللبناني ممن صوتت غالبيتهم للمرشح الوسطي ايمانويل ماكرون.

لكن ذلك لم يقلل من الاهتمام بالتطورات السياسية المرتبطة بقانون الانتخابات التي تدخل اليوم اسبوعها الحاسم قبل بلوغ المحطة المفصلية في 15 الجاري، والتي لن يكون ما بعدها كما كان ما قبلها، على حد قول رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي لوّح بالعودة الى طرح النسبية الكاملة التي سبق ان طرحها حزب الله.

الرئيس ميشال عون يرى من جهته ان الفرصة للبحث عن قانون للانتخابات حتى 20 يونيو المقبل موعد انتهاء ولاية مجلس النواب مازالت متاحة، خصوصا بعدما اقر مجلس الوزراء بالاجماع رفضه للتمديد. ونقل زوار الرئيس عون انه لا فراغ سيحصل، مستندا الى المادتين 25 و74 من الدستور، وتنص المادة 25 على انه اذا حُل مجلس النواب وجب ان يشتمل قرار الحل على الدعوة لإجراء انتخابات جديدة في مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر.

اما المادة 74 فتناول كيفية التصرف اذا ما خلا موقع رئاسة الجمهورية لسبب من الاسباب، في وقت كان فيه مجلس النواب منحلا، حيث يفترض دعوة الهيئات الانتخابية دون ابطاء، وبعد انتخاب المجلس الجديد يجتمع بحكم القانون لانتخاب الرئيس. ويبدو ان هذه المعايير تطبق ايضا في حال انتهاء ولاية المجلس النيابي، كما هو مرتقب في 21 يونيو المقبل، حيث تجرى الانتخابات على قاعدة قانون الستين النافذ، تبعا لسقوط حق المجلس المنتهية ولايته بتشريع قانون جديد.

وردا على سؤال هل ان انتخابات ستجري على قانون الستين (او قانون 2008 معدلا في الدوحة) وهو نفسه؟ نقل عن الرئيس عون جوابه بنعم، لأنه يحترم القانون.

اما الرئيس نبيه بري فإنه يتمسك بمهلة 15 الجاري كحد زمني فاصل بين التوافق على صيغة تسووية لقانون الانتخاب وبين العودة الى النسبية الكاملة، وقال امام زواره «هناك عشرة ايام يخلق الله ما لا تعلمون، لكن بعد 15 الجاري كل من تعنت ورفع السقف عاليا سيندم على كل ساعة اضاعها من عمر التوافق».

غير ان وزير الداخلية السابق زياد بارود رأى انه بالإمكان تشريع قانون انتخابات ما بين الاول من يونيو و18 منه، في حال قرر رئيس الجمهورية فتح دورة استثنائية للمجلس بالتوافق مع رئيس الحكومة، وان يضع على جدول اعمالها بند وحيد يتناول قانون الانتخابات، والا فسنعود الى قانون الستين دون الاستغناء عن قانون مجلس النواب بتجديد المهل الانتخابية ودعوة الهيئات الناخبة، ما يوجب تمديدا تقنيا يذهب بالانتخابات الى اواخر سبتمبر او مطلع اكتوبر.

وتترقب الاوساط النيابية عقد اجتماع للجنة الوزارية المكلفة باستخلاص قانون انتخابات من مجمل الافكار المطروحة، كما تقول مصادر رئيس الحكومة سعد الحريري.

مصادر حزب الله قالت عبر قناة «المنار» ان السياسيين مازالوا مضربين عن الحلول اللازمة للازمة الانتخابية، والبلد اسير المهل والخيارات الصعبة، ما لم يسهلوا على انفسهم وبلدهم ويسلكوا المسار المنجي من اللعب بالنار السياسية التي قد لا تبقى سياسية.

واضافت المصادر: رئيس مجلس النواب نبيه بري اعاد التذكير بصلاحية عروضه الانتخابية التي تنتهي في 15 الجاري مع قناعته بأن السحر السياسي باطل من شدة وضوح الازمة.

اما رئيس الجمهورية العماد ميشال عون فإنه ـ وبحسب «المنار» ـ بصدد خطوات ابعد من خيار التصويت في مجلس الوزراء الى فتح الافق الى رحاب الشراكة الوطنية المبنية على العدالة الانتخابية.

وسألت: هل تكون راية العميد شامل روكز المرفوعة اليوم باسم النسبية مؤشرا جديدا؟ في اشارة لتصريحات روكز رفض فيها القانون التأهيلي الذي يطرحه عديله جبران باسيل.

أبوفاعور: المصالحة في الجبل ليست عرضة للمساومة

بيروت ـ أحمد منصور

قال عضو كتلة اللقاء الديموقراطي النائب وائل أبوفاعور: «نحن محكومون بالتوافق، وكل القوى السياسية ونحن منها مدعوة الى النزول عن الاشجار العالية التي صعدت اليها، وأن تعود خطوة، لا بل خطوات، الى الوراء لإيجاد التفاهم الذي يخرجنا من هذه الأزمة»، مشيرا الى ان «الحزب التقدمي الاشتراكي لن يقبل بأي قانون انتخابي يقوم على قاعدة تقسيم اللبنانيين وفرزهم، وإقامة جدران العزل والفصل بينهم»، معتبرا «ان كل القوانين التي تطرح على قاعدة الفرز والتقسيم، هي مقدمة اليوم لتقسيم انتخابي، وغدا ربما لتقسيم سياسي وجغرافي. وقال ابوفاعور في مهرجان سياسي حاشد للحزب التقدمي الاشتراكي في بلدة الدامور الساحلية: هذا المشهد اليوم، الذي نقدره ونحترمه ونشجعه ونعرف معناه في هذا النصاب الوطني المكتمل اليوم، ما قام به وليد جنبلاط والبطريرك صفير والقوى السياسية في هذا الجبل ليس عرضة للمساومة. المصالحة التي حصلت في الجبل ليست عرضة للمساومة ولا عرضة للتساهل بها مع أحد تحت اي عنوان من العناوين. هذه رسالة وليد جنبلاط، وهذا حرص وليد جنبلاط ولو بقي لنا نائب واحد، ولو لم يبق لنا نواب في المجلس النيابي، قالها تيمور جنبلاط ونكررها. نحن هنا موجودون وسنبقى، لا نبقى لا بالنيابات ولا بالوزارات، نبقى بهذا الجمهور وبهذا النصاب الوطني وبهذا المكسب الكبير الذي اسمه المصالحة في الجبل، التي نتمسك بها.

جانب من احتفال الحزب التقدمي الاشتراكي بعيد العمال والذكرى 68لتأسيسه برعاية النائب وليد جنبلاط ممثلا بالنائب وائل ابو فاعور (محمود الطويل)

وديع الخازن لـ «الأنباء»: ذاهبون إلى اتفاق اللحظة الأخيرة

بيروت ـ زينة طبارة

رأى رئيس المجلس العام الماروني وديع الخازن أن سقوط كل مشاريع قوانين الانتخاب، وضع القوى السياسية دون استثناء أمام إلزامية إيجاد المخرج قبل أيام من موعد الجلسة التشريعية في 15 الشهر، معربا عن اعتقاده بأن اقتراح الرئيس نبيه بري الأخير (النسبية الكاملة بدوائر مرنة)، قد يكون هو القانون الذي سترسله الحكومة إلى مجلس النواب لإقراره مع تمديد تقني لضرورة التحضيرات الإدارية واللوجستية.

بمعنى آخر، يؤكد الخازن أننا ذاهبون إلى اتفاق اللحظة الأخيرة التي اعتاد اللبنانيون اللعب على حافتها قبل توافقهم على إنقاذ البلاد من السقوط.

ولفت الخازن في تصريح لـ «الأنباء» الى أن الرؤساء عون، بري والحريري أوعى من أن يتركوا السلطة التشريعية تنزلق الى الفراغ، حيث حتمية خراب البصرة وانهيار الدولة بشكل دراماتيكي ومأساوي، معتبرا أن الكل لعب ويلعب على هامش المقتضيات الوطنية، إلا أنهم سيعودون في اللحظة الحاسمة الى الصف الوطني، فلا خوف بالتالي لا من العودة الى الستين ولا من تمديد ولاية المجلس ولا من الفراغ القاتل للدولة.

وردا على سؤال أكد الخازن أن لبنان لا يستطيع في ظل النيران الإقليمية الراهنة وفي ظل الانقسام السياسي العمودي بين أبنائه، خوض معركة إلغاء الطائفية السياسية تمهيدا لإنشاء مجلس الشيوخ، إلا إذا صفت نوايا الجميع بسحر ساحر وسقطت بقدرة قادر المصالح الخاصة والشخصية والحزبية من حساباتهم وهذا ما لن يتحقق في الظروف الإقليمية والمحلية الراهنة (ومش على أيامنا)، لافتا الى ان المنطق اللبناني او منطق الضرورة يتطلب حاليا الإسراع في إقرار قانون الانتخاب ومن ثم إجراء الانتخابات النيابية على أساس القيد الطائفي، على أن يتولى المجلس المقبل مهمة تشكيل اللجنة العليا لإلغاء الطائفية السياسية وانتخاب مجلس للشيوخ، وما دون هذا المسار المنطقي والصحيح على الانتخابات النيابية والحكومة والرئاسة وكل لبنان السلام.